الفصل السادس

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات

الخاتمة

بعد أن قمنا بدراسة وتحليل جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام والأحكام والمسائل ذات الصلة بها، وموقف المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال الإجراءات والتدابير التي اتخذها خصوصاً التدابير التشريعية والقانونية، فإنه بالإمكان أن نستخلص بعض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وتتمثل:

أولاً/ النتائج:

١. أن مفهوم الاختلاس لم يتفق عليه العلماء سواء في القانون أو الشريعة الإسلامية، بيد أن علماء المعاصرين في القانون تميزوا عند تعريفهم بتحديد العناصر الأساسية لجريمة الاختلاس. كما أن تعريف جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام لم نجد من عرفها بشكل شامل وجامع، وقد اقترح الباحث تعريفا بأنها: استيلاء الموظف للمال العام عبر الوسائل الإلكترونية لقصد التملك دون وجه وحق.

٢. تختلف جريمة الاختلاس بشكل عام عن الجرائم الأخرى، والتي تتسم بالاستيلاء على المال بموجب الوظيفة التي يشغلها، حيث تتضمن الجريمة ثلاثة أركان أساسية هي النية أو القصد الجنائي، والمختلس (أن يكون المختلس موظفا)، والمال محل الاختلاس (أن يكون في حيازة الموظف بسبب الوظيفة)، إلا أن الباحث يرى أن ركن (المختلس وهو الموظف العام) أحد أهم الفوارق التي تميزها عن الجرائم الأخرى ذات الاعتداء على المال العام ، حيث يعتبر عاملاً أساسياً في جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، فلولاه لما قامت جريمة الاختلاس أصلا،

ولكي يعد الموظف العام مختلساً فإن هناك شرطان أساسيان هما: أن يكون مرتبطا بالعمل أو بالوظيفة بموجب رسمي وشرعي، وأن يكون تحت قيد العمل، إذ لو تمت إقالته وفصله قبل ارتكاب للجريمة فإنه لا يعد موظفا مختلسا للمال العام.

٣. أن المال العام بمفهومه العام والواسع سواء في الاصطلاحات الشرعية أو القانونية تتضمن كل ما تستخدمها الدولة لصالح المجتمع من المرافق العامة والخدمات والمشاريع وأجور الموظفين ونحو ذلك، وعليه فإن القانون يحميه ويضعه من ضمن أولوياته كون الاعتداء عليه يعد اعتداء على الدولة ومصالحها والمجتمع بشكل عام.

٤. من خصائص المال العام أنه مملوك للدولة وأنه مخصص للمنفعة والمصالح العامة فضلا عن أن حمايته من أهم مسؤوليات الدولة ووجباتها، لذا فإن هناك شروط أساسية يجب أن تتوفر في المال العام في جريمة الاختلاس وهي أن يكون المال منقولا ومما لا يحرم امتلاكه شرعا، وفي حيازة الموظف، وأن تكون الحيازة بسبب الوظيفة.

٥. هناك عدة جرائم تتشابه من قريب أو من بعيد بجريمة الاختلاس، وأبرزها جريمة السرقة وجريمة خيانة الأمانة وجريمة الرشوة وجريمة استغلال النفوذ، ولكل منها نقاط أو محاور اختلاف وتشابه، وأهم تلك الفوارق التي تفصل بين جريمة الاختلاس وتلك الجرائم على سبيل المثال هو أن يكون الجاني في جريمة الاختلاس موظفا عاما بموجب قانوني وشرعي، ولا يشترط توفر ذلك في الجرائم الأخرى.

٦. من أجل مكافحة جريمة الاختلاس قام المشرع الإماراتي بوضع عدة تدابير منها التشريعات القانونية لضبط النظام العام للدولة وضبط سلوكيات وتصرفات الأفراد والجماعات من الوقوع في الجرائم والمحظورات التي حددها الشرع والقانون كقانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة

الشائعات والجرائم الإلكترونية ومكافحة غسل الأموال وقانون مساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد.

٧. مما يحسب على المشرع الإماراتي ويدل على حرصه في مكافحة الفساد وجرائم الاعتداء على المال العام تحديثه للقوانين بين فترة وأخرى، وهذا يظهر جليا بتحديثه لقانون الجرائم والعقوبات رقم 31 لسنة 2021م حيث كان قبل ذلك قانون العقوبات رقم 4 لسنة 2019م، وكذلك في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم 34 لسنة 2021م حيث كان قبل التحديث قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 2 لسنة 2018م.

٨. كما يعد قانون مساءة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد لسنة 2021م دليلا آخر على حرص المشرع الإماراتي نحو مكافحة جرائم الفساد والاعتداء على المال العام بشتى صورها التي تصدر عن الوزراء وكبار المسؤولين أثناء أدائهم لوظيفتهم، تأكيدا من المشرع على سيادة القانون، وأن الجميع سواء لا فرق فيما بينهم وبين وظائفهم ومناصبهم أمام القانون والعدالة القضائية.

٩. من التدابير الوقائية التي وضعها المشرع الإماراتي إصدار القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الجريمة والسلوكيات السلبية وتعزيز دور التثقيف والوعي الفكري للأفراد. وأما الرقابية فقد خصص هناك عدة جهات منها ديوان المحاسبة، وجهاز أبو ظبي للمحاسبة، وجهاز الرقابة المالية بدبي، وجهات الاستدلال (الشرطة).

١٠. قد لا يرتدع الجاني أو المختلس من الإجراءات السابقة لأسباب مختلفة، وعليه فقد قام المشرع بوضع تدابير عقابية وجزائية لكل من أقدم على ارتكاب جريمة الاختلاس، ومع ذلك فإن سياسة المشرع الإماراتي تجاه جريمة الاختلاس تمثلت في تجريم تلك الأفعال والتصرفات المحظورة،

ومن ثم محاولة إصلاح الجاني وتأهيله للمجتمع، ومن ثم تطبيق العقوبة المناسبة أو التشديد فيها إن تعمد ارتكابها.

١١. من أجل تعزيز ودعم مكافحة جرائم الاعتداء على المال العام والفساد بشكل عام وجريمة الاختلاس خاصة، قام المشرع الإماراتي بالتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية من خلال المشاركة بالحضور وتنظيم المؤتمرات والندوات العالمية، وتطبيق وممارسة ما جاء في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كالتعاون في تسليم المجرمين مع السلطات والجهات القضائية الأجنبية.

١٢. اتفقت جميع التشريعات الدولية على تجريم الاختلاس بشكل عام سواء بأسلوبه التقليدي أو الإلكتروني الحديث، وهي بذلك تتفق مع موقف الشريعة الإسلامية تجاه جريمة الاختلاس، وأن مرتكبه يستحق العقوبة المناسبة نظير فعله وسلوكه الإجرامي، وقد دلت نصوص شرعية عديدة من الكتاب والسنة النبوية على مشروعية العقوبة لمرتكب جريمة الاختلاس.

١٣. أن عقوبات جريمة الاختلاس الواردة في قانون الجرائم والعقوبات قد تفاوتت ما بين عقوبة الحرمان كالسجن المؤقت والحبس، والغرامة المالية التي جاءت تارة محددة بأن لا تقل عن 20 ألف درهم (وهو ما يعبر بحده الأدنى)، وجاءت تارةً محددة بأن لا تزيد عن 50 ألف درهم (وهو ما يعبر بحده الأعلى). مع التنويه بأن نصوصها جاءت خالية من ذكر أو إشارة إلى لفظ الإلكترونية، والتي تعد عنصراً هاماً في عصرنا الحاضر لارتكاب الجريمة، كما أن قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية لم تنص كذلك على لفظ الاختلاس الإلكتروني للمال العام وهو ما يثير إشكالاً من حيث تقدير العقوبة المناسبة لمرتكبها، وقد يكون ذلك بابا أو ذريعة للهروب من العقوبة أو التخفيف فيها.

١٤. إن مما يبرز خطورة جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام ارتباطها بالأدوات والتطبيقات والبرامج الإلكترونية الحديثة التي تمكن المختلس محو آثار الجريمة بكل يسر وسهولة بأوامر محددة وفي وقت معين، سواء كان متواجداً في مكان عمله أو منزله أو أي مكان آخر، بل إمكانية ارتكابها في دولة أخرى.

١٥. من الصعوبات التي قد تواجه القضاء بشكل عام عدم التناسب بين العقوبة والجريمة المرتكبة خصوصا عند تصادم عدة نصوص لعدة قوانين بمعاقبة جريمة ما تكون خطورتها وجسامتها نفس الدرجة، فعلى سبيل المثال نجد أن عقوبة جريمة تزوير المحررات الرسمية التي تكون مرتبطاً بجريمة الاختلاس العام فإن المادة 260 من قانون الجرائم والعقوبات لسنة 2021م قد حددت "عقوبتها بالسجن المؤقت التي لا تقل عن 5 سنوات"، بينما في المادة 253 من القانون نفسه قد حددت "عقوبتها التي لا تزيد على 5 سنوات"، وعند التمعن في المادة 14 من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية لسنة 2021م فقد حددت "عقوبة الحبس المؤقت والغرامة التي لا تقل عن 150 ألف درهم ولا تزيد على 750 ألف درهم كل من زور مستندا إلكترونيا من مستندات الحكومة الاتحادية أو المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة الاتحادية أو المحلية". إذ نلاحظ هنا وجود الاختلاف والتفاوت في تحديد العقوبات سواء فيما يتعلق بالغرامة المالية أو عقوبة السجن، مما قد يصعب على القاضي الوصول إلى العقوبة المناسبة.

١٦. حدد المشرع عدة حالات للتخفيف في العقوبة سواء في جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام أو غيرها من الجرائم، غير أن الباحث يرى أن فقدان العقل وعدم إدراكه كالمجنون من الحالات التي يجوز للقاضي تخفيف العقوبة ذلك أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وجعل له عقلاً

لكي يميز ويختار ويدرك ويتفكر، فإذا فقد عقله بأي سبب من الأسباب ألغيت جميع تلك الأمور فأصبح من أهل الأعذار، وكذلك المكره على الفعل.

١٧. نص المشرع الإماراتي على أن من حالات التشديد في العقوبة هي وقوع الجريمة من موظف عام استغلالاً لسلطة وظيفته أو لصفته ما لم يقرر القانون عقاباً خاصاً اعتباراً لهذه الصفة، وهذه الحالة موجهة بشكل مباشر إلى جريمة الاختلاس للمال العام، حيث أن من أهم شروط أو صفات المختلس أن يكون موظفا عاما، ومن أهم مهامه ومسؤولياته الحفاظ على أموال الدولة ومصالحها العامة، لذا صرح المشرع على أن أي موظف عام قام باستغلال وظيفته بالاعتداء على تلك الأموال فإن ذلك يعد حالة يوجب تشديد العقوبة فيها.

ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث بعض المقترحات والتوصيات الهامة التي قد تسهم في مكافحة جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، فمن ذلك:

١. بالنظر إلى نصوص المواد الواردة في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، فإننا نلاحظ بوضوح عدم التنصيص بجريمة الاختلاس الإلكتروني، أو ذكر الاختلاس بنص صريح في أي من المواد التي لها علاقة أو ارتباط بجريمة أخرى كالتزوير او الاحتيال ونحوها. وبما أن المشرع الإماراتي دائماً ما يكون مواكباً للأحداث والتطورات ويسعى جاهداً لمواكبة العصر واستحداث القوانين بشكل مستمر متى تطلبت الحاجة إلى ذلك إلى مواكبة مثل هذه الجرائم، وباعتبار أن قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية قد استقل بالجرائم التي تأخذ طابعاً إلكترونياً فإنه لابد من ذكر كافة الجرائم التي تأخذ نفس الطابع الإلكتروني ووضع لها نص تجريم إن لم تذكر في القانون كجريمة الاختلاس الإلكتروني.

٢. العمل على تحديث مواد ونصوص قانون الجرائم والعقوبات التي لها علاقة بجريمة الاختلاس للمال العام، خاصة وأن أكثر الجرائم المعاصرة مرتبطة بشكل كبير بالأدوات والتطبيقات والبرامج الإلكترونية الحديثة، وذلك من حيث تحديث الأحكام والعقوبات التي تتناسب مع طبيعة جريمة الاختلاس وما قد يرتبط بها من جرائم أخرى.

٣. تكثيف الجهد والعمل على توعية جميع أفراد المجتمع وخاصة الموظفين العاملين في القطاعات العامة والخاصة من خلال الوسائل الإعلامية والجهات التعليمية وغير ذلك بخطورة جرائم الاعتداء على المال العام من بينها جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، وأن ارتكابها عمداً يؤدي إلى إيقاع العقوبة المفروضة وفق الشرع والقانون.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية